يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية يوليو 2025 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 42.18 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 10.72 مليارات دينار وبنسبة 12.2%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 1.66 مليار دينار وبنسبة 12.3%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 3.65 مليار دينار وبنسبة 7.5%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.10 مليار دينار وبنسبة 4.2%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 2.20 مليار دينار وبنسبة 5.7%.

أولًا: التطورات النقدية (عرض النقد)

عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.31 مليار دينار وبنسبة 3.1% لتبلغ قيمته نحو 10.48 مليارات دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.17 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية **لارتفاع رصيد كلٍ من الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.25 مليار دينار وبنسبة 2.9% لتصل قيمته نحو 8.85 مليارات دينار، **ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.07 مليار دينار وبنسبة 4.4% لتصل قيمته نحو 1.63 مليار دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2

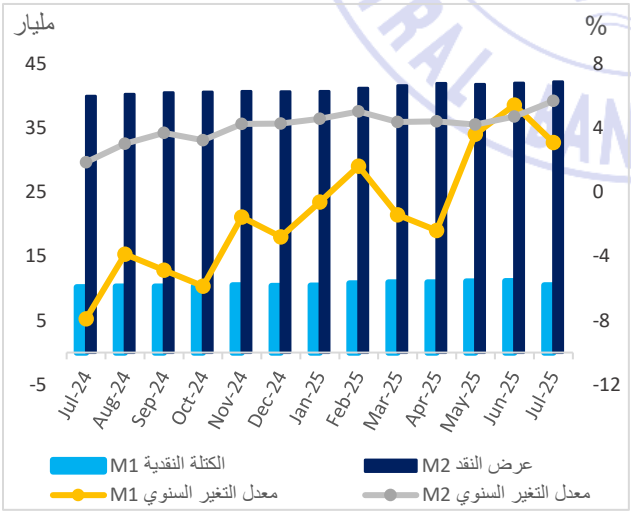

عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 2.26 مليار دينار وبنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 42.18 مليار دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل نحو 39.92 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجةٍ لارتفاع رصيد كلٍ من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.95 مليار دينار وبنسبة 6.6%، ورصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.31 مليار دينار وبنسبة 3.1%.

وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: **أ. صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، **ب. صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

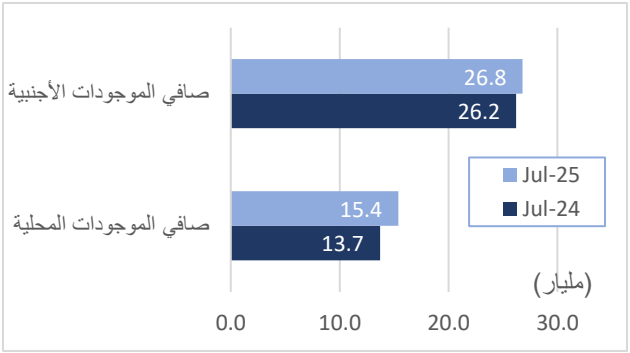

وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يوليو 2025 جاء كمحصلةٍ **للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 0.57 مليار دينار وبنسبة 2.2% (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.66 مليار دينار وبنسبة 12.3%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 1.15 مليار دينار وبنسبة 8.8%) من جهة، والتراجع في **صافي الموجودات المحلية** بنحو 1.69 مليار دينار وبنسبة 12.3%.

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد

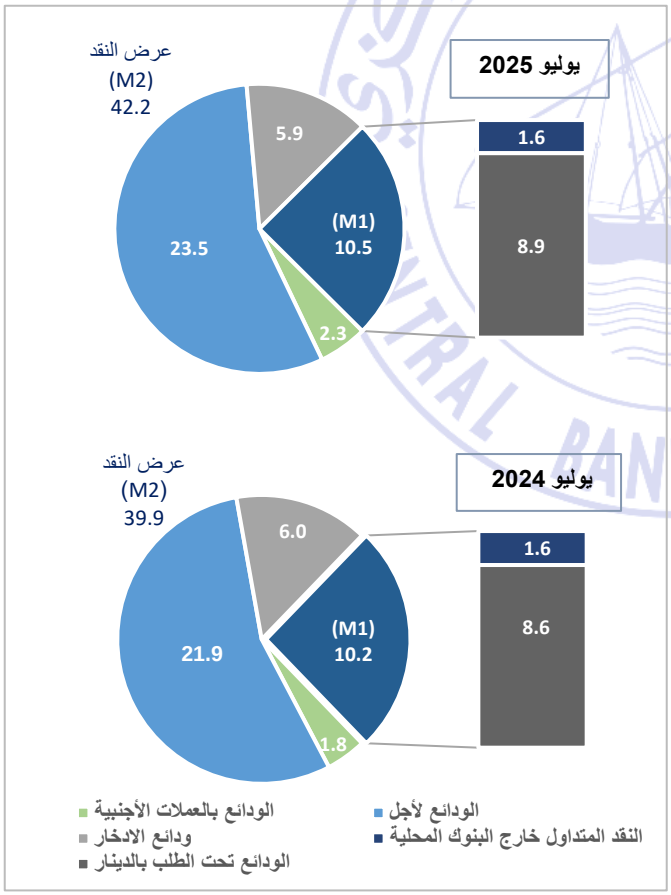

ثانيًا: التطورات المصرفية (على المستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المـــحلية بنحو 10.72 مليارات دينار وبنسبة 12.2% لتبلغ قيمته نحو 98.72 مليار دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 88.00 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك **لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 6.33 مليارات دينار وبنسبة 25.0% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 31.64 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 3.08 مليار دينار وبنسبة 6.6% لتصـــل إلى نحـو 49.37 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 1.25 مليـــار دينار وبنسبة 107.0% لتصـــل إلى نحو 2.43 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 0.83 مليـــار دينار وبنسبة 212.1% لتصـــل إلى نحو 1.22 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بقيمة 0.23 مليـــار دينار وبنسبة 6.4% لتصـــل إلى نحو 3.81 مليارات دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.45 مليار دينار وبنسبة 55.2% لتصل إلى نحو 1.26 مليار دينار. وفي المقابل، **تراجعت أرصدة** المطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل والتورق المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل)، بنسبة بلغت نحو 22.9%.

هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 50.0% من إجمالي هذه الموجـــودات في نهاية يوليو 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 52.6% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 32.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 28.8% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من أرصدة قروض للبنوك الأجنبية، الودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى بنحو 34.6%، 30.0%، و27.9%، 21.3%، و15.2% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4): إجمالي موجودات البنوك المحلية

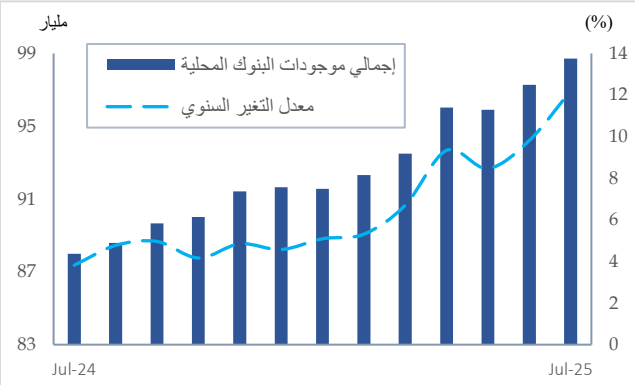

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى **ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.66 مليار دينار وبنسبة 12.3% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 15.11 مليار دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل ما يعادل نحو 13.46 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع للارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 6.33 مليارات دينار وبنسبة 25.0%، ورصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 4.67 مليارات دينار وبنسبة 39.4%.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية

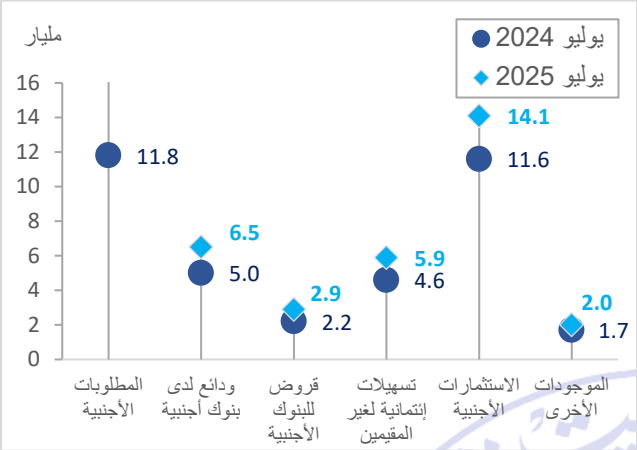

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 3.65 مليارات دينار وبنسبة 7.5% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو52.17 مليار دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل نحو 48.52 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 79.8%، و20.2% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.1% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعًا قيمته نحو 2.91 مليار دينار وبنسبة 9.9%، لتبلغ قيمته نحو32.41 مليار دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل نحو 29.50 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من شراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.82 مليار دينار، وبنسبة 23.0%)، والعقار والإنشاء (0.74 مليار دينار، وبنسبة 5.9%)، وقروض للبنوك (0.45 مليار دينار، وبنسبة 55.2%)، والخدمات الأخرى (0.39 مليار دينار، وبنسبة 11.1%)، والتجارة (0.31 مليار دينار، وبنسبة 8.6%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.14 مليار دينار، وبنسبة 10.1%)، والصناعة (0.06 مليار دينار، وبنسبة 2.5%) ، بالإضافة إلى الارتفاع في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والنفط الخام والغاز بنسبة 48.5% و0.2% على التوالي في نهاية يوليو 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الخدمات العامة بنسبة 1.0% في نهاية يوليو 2025 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.10 مليار دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمته نحو 51.58 مليار دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل نحو 49.48 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في **رصيد كلٍ من ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو** 2.20 مليار دينار وبنسبة 5.7% حيث بلغت قيمته 40.56 مليار دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل نحو 38.36 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، **ورصيد ودائع المؤسسات العامة** بنحو 0.66 مليار دينار وبنسبة 10.9% لتبلغ قيمته 6.65 مليارات دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل 5.99 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في **رصيد ودائع الحكومة** بنحو 0.75 مليار دينار وبنسبة 14.7% لتبلغ قيمته نحو 4.38 مليارات دينار في نهاية يوليو 2025 مقابل نحو 5.13 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 41.1% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 6.7% و4.4% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2025.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

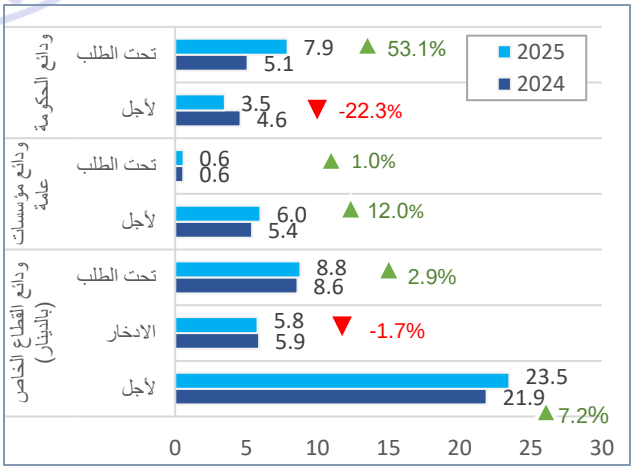

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع